

اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية

الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

فريق الصياغة

الاجتماع السابع

١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

مشروع إعلان يصدر عن الاجتماع التذكاري الاستثنائي الذي تعقده الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

مقترحات مقدمة من مجموعة بلدان عدم الانحياز

- ١ - نحن، رؤساء الدول أو الحكومات ورؤساء الوفود في الاجتماع التذكاري الاستثنائي للجمعية العامة المعقود بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قد اجتمعنا في هذه المناسبة التاريخية وقمنا باستعراض أداء الأمم المتحدة فيما مضى، وبتحليل حالتها الراهنة، ووضع تصور لمستقبلها.
- ٢ - وقد تأكد لدينا أن الأمم المتحدة أدت دورا هاما في صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في تحسين التفاهم بين شعوب العالم.
- ٣ - ونحن ملتزمون بمضاعفة جهودنا الرامية الى تعزيز السلم والعدالة والمساواة والتنمية على أساس من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
- ٤ - ونحن ندرك أن السلم الدائم هو الهدف الأساسي للبشرية، وأنه لا يمكن أن يتحقق إلا مع اطراد التنمية والازدهار للجميع، عن طريق اقامة نظام عادل ومنصف للعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد اعتقادنا بأن الأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين والازدهار في العالم أجمع، فضلا عن تدعيم التعاون المتعدد الأطراف في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٥ - ونحن نشيد بالدور الهام الذي أدته الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار، التي مكنت عددا كبيرا من الشعوب من التمتع بحقوقها الأصلية في تقرير المصير والاستقلال.
- ٦ - ونحن مصممون على جعل الأقاليم المستعمرة المتبقية تتمكن من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بناء على إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قبل انتهاء عقد الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار.

٧ - ونحن نؤكد من جديد التزامنا الدائم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ونكرر الإعراب عن اعتقادنا بأن الأمم المتحدة تمثل أنسب محفل دولي لصون السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات والأزمات بالوسائل السلمية من أجل تحقيق الحريات وتأمين حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت نير السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي، وتعزيز المبادئ الديمقراطية، وتأمين التمتع التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحقيق علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة، والتحرير الاجتماعي، وكذلك من أجل تعزيز العلاقات الودية والتعايش السلمي فيما بين الدول. ونحن نؤكد بموجب هذا تصميمنا على تعزيز منجزات الأمم المتحدة والاستفادة بإمكاناتها تحقيقا للتقدم صوب مطامحنا المشتركة وهي السلم والأمن والازدهار.

٨ - ونحن نرى أن المواجهة بين الشرق والغرب كانت العامل الرئيسي الذي أقعد الأمم المتحدة عن إنجاز مهامها ومنعها من ثم من أن تتم تنفيذ أهدافها المجسدة في الميثاق. كما أن هياكل الأمم المتحدة وهيئاتها قد تأثرت بهذه المواجهة، وأسهم هذا أيضا في منع الأمم المتحدة من إنجاز دورها. وفي هذا السياق، أصبح حل المنازعات بالوسائل السلمية والسياسية أمرا عسيرا للغاية.

٩ - وعلى الرغم من أن المهمة الرئيسية في ميدان نزع السلاح قد أسندت إلى الأمم المتحدة فإنها لم تتمكن من أداء دور حاسم في هذا الميدان، حيث أن المفاوضات المعقودة لهذا الغرض جرت خارج منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وكان دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية مقيدا هو الآخر، ويعزى هذا أساسا إلى إخفاقها في إقامة حوار مجد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما حال دون نشوء نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية قائم على العدالة والانصاف. كما أن المشاكل الرئيسية القائمة في ميادين التجارة، والمنتجات والسلع الأساسية، والنقد والمالية، ونقل التكنولوجيا، والديون الخارجية وخدمة الديون، لم تعالج بأسلوب يساعد على تنمية البلدان النامية.

١١ - ونحن ندرك أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب قد أوجد فرصا تتيح للأمم المتحدة أن تحقق دورها وإمكاناتها المتوخاة في ميثاقها تحقيقا تاما، وزاد من توقعات جميع شعوب العالم وآمالها بشأن قدرة الأمم المتحدة على المعالجة الفعالة للقضايا التي يشترك العالم كله في الانشغال والاهتمام بها. ونحن مقتنعون بضرورة اعتماد جميع التدابير اللازمة لتقوية المنظمة وتعزيز مصداقيتها في هذه الظروف الجديدة، وذلك عن طريق إشاعة الديمقراطية في هياكلها وأنشطتها في المقام الأول. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الأمم المتحدة كمنظمة لا يمكن أن تكون أكثر فاعلية إلا إذا اتسعت لإسهام جميع أعضاء الأمم المتحدة ومشاركتهم على نحو تام في أعمالها وفي عمليات صنع القرار فيها.

١٢ - ونحن عازمون من ثم على مواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيل هيكلها، بغية كفالة المشاركة المتساوية والتمثيل العادل والتوازن المناسب بين أجهزة الأمم المتحدة، وفقا لميثاق المنظمة. ونحن

مقتنعون بأن علينا أن نسعى جاهدين الى جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لحقائق الواقع المتغيرة وتحديات السلم والتنمية.

١٣ - ونحن نكرر التزامنا بتسوية الخلافات والمنازعات بالوسائل السلمية وفقا للميثاق والقانون الدولي، وتجنب اللجوء الى الأعمال القسرية الانفرادية.

١٤ - ونحن نتعهد بتعزيز السلم والاحترام المتبادل فيما بين جميع الدول والشعوب.

١٥ - ونحن نعتبر من غير المقبول استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فضلا عن المبادئ الاستراتيجية القائمة على استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ونحن عازمون في هذا الصدد على مواصلة العملية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية وجميع أسلحة التدمير الشامل والتخفيض الملموس للأسلحة التقليدية وغيرها من أنواع الأسلحة في جميع أنحاء العالم، لنسهم بذلك مساهمة حقيقية في توفير الأمن لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم.

١٦ - ونحن نسلم بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في جميع قضايا نزع السلاح. ونؤكد في هذا الصدد أن النهجين الإقليمي والعالمي تجاه نزع السلاح وتحديد الأسلحة يكمل كل منهما الآخر وينبغي اتباعهما كليهما في آن واحد لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونشدد أيضا في هذا الصدد على أهمية أن يكون النهج المتبع تجاه قضايا نزع السلاح شاملا وقائما على أساس غير تمييزي.

١٧ - ونحن نعتقد أن الموارد المفرج عنها بفعل تخفيض النفقات العسكرية ينبغي أن تتركس للنمو والتنمية الاقتصادية، اسهاما في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والأمن لجميع الشعوب.

١٨ - وفي حين أننا نسلم بأهمية عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومساهمتها في صون السلم والأمن الدوليين، فإن التغير الذي طرأ على طبيعتها وخصائصها وأهدافها يجعل من اللازم أكثر من أي وقت مضى إعداد مبادئ ومبادئ توجيهية شاملة لعمليات حفظ السلم. ونحن نؤكد من جديد في هذا الصدد أن جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي أن تكون متقيدة تقيدا صارما بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بمواصلة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم مستقبلا بناء على هذا الأساس.

١٩ - ونحن نؤكد من جديد أيضا أن موارد الأمم المتحدة المخصصة لأنشطة حفظ السلم ينبغي ألا تكون على حساب الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وسنسعى جاهدين في هذا الصدد إلى كفالة توافر التوازن المنصف والعاقل في الموارد المتاحة للأمم المتحدة من أجل تلبية الاحتياجات الحقيقية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

٢٠ - ونحن عازمون على مواصلة الدعوة إلى اتباع نهج تجاه السلم والأمن الدوليين لا يعتمد على التدابير والجزاءات القسرية وحدها، بل يعتمد أيضا على الوسائل التي تشجع العلاقات الودية الآمنة بين الشعوب ذات الخلفيات السياسية والعقائدية والثقافية والإثنية والدينية المختلفة، والاحترام التام للقانون الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٢١ - ونحن نقر أيضا ونؤكد من جديد أن الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أمر جوهري لصون السلم والأمن الدوليين.

٢٢ - ونحن ملتزمون بنهج تعدد الأطراف ومصممون بصفة خاصة على تقوية احتمالات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة بغية تعزيز رخاء جميع الشعوب بدرجة ملموسة، وتحقيق تحسن كبير بحلول نهاية القرن في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأغلبية الساحقة من الجنس البشري التي لا تزال تعيش في فقر مدقع. ونحن نؤكد من جديد في هذا الصدد الدور البالغ الأهمية للأمم المتحدة بوصفها محفلا للمناقشات وكذلك بوصفها عاملا حافزا للحكومات والشعوب على العمل.

٢٣ - وبالنظر إلى تزايد عمق الترابط بين الدول والشعوب وتناميه، فإننا ندرك تمام الإدراك أن توافر بيئة اقتصادية دولية دينامية ونشطة وعادلة أمر جوهري للسلم والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي.

٢٤ - ونحن نؤكد أن واحدة من أخطر المشاكل التي تجابه العالم حاليا هي الفجوة التي توجد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبين الدول المتقدمة النمو التي تمتلك موارد اقتصادية وعلمية وتكنولوجية هائلة والدول التي لا تزال تعيش تحت وطأة الفقر. ولا تزال هذه الفجوة تزداد اتساعا، على الرغم من الاستراتيجيات الإنمائية الدولية العديدة وغيرها من الوثائق التي اعتمدها الأمم المتحدة، وأصبحت تشكل حاليا السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ونحن مقتنعون بأن العالم لا يمكن أن يتحقق له السلم دون اصلاح هذه المشكلة اصلاحا فعالا.

٢٥ - وإدراكا منا لأن النهج المخصصة لا تعالج على الوجه التام المشاكل الاقتصادية العالمية، فإننا نلزم أنفسنا بالتدابير الشاملة التالية:

- بدء الحوار مجددا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن جميع القضايا الإنمائية تلبية لضرورات المنفعة والمصلحة المتبادلة، والترابط الحقيقي، والمسؤولية المشتركة.

- إجراء هذا الحوار وتنفيذ التدابير ذات الصلة على أساس الالتزامات المتعلقة بالتنمية، ولاسيما الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي

الرابع، والتزام كرتاخينا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وجدول أعمال القرن ٢١، وشتى الاتفاقات والاتفاقيات التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، والتي تسجل بداية شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة، وتوفر مجتمعة الإطار الشامل للتعاون الدولي من أجل التنمية.

- مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وقدرة على الاستمرار وشفافية واستدامة من أجل تعزيز النمو والتنمية وزيادة حرية انتقال عوامل الانتاج.

- مداومة الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ذات وجهة سوقية ومقبولة اجتماعيا مع تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية من أجل توسيع نطاق التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، وزيادة المشاركة المجدية لكل شعب من الشعوب جمعاء في اقتصاده وعملته الإنمائية.

٢٦ - ونحن إذ نلاحظ أن التكنولوجيا عنصر رئيسي من عناصر التنمية، فإننا سنتعاون في تيسير نقل التكنولوجيا وتوفير إمكانية الوصول الى التكنولوجيات الحديثة لجميع الشعوب والدول.

*٢٧ - ونحن نعتز بأن التعاون الدولي في عالم تغمره التوترات الاجتماعية يسهم في تخفيض الفقر أو القضاء عليه، وتوليد فرص العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، مما يعود بدوره بأثر إيجابي على السلم والأمن الدوليين. ونعتقد في هذا الصدد أن من الضروري اتخاذ اجراءات ملائمة على جميع المستويات لتنفيذ خطة العمل التي تشمل القضايا الأساسية الثلاث المتعلقة بالتنمية الاجتماعية بالصفة التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥.

*٢٨ - ونحن نؤمن بالدور المتكافئ للمرأة في جميع مجالات الحياة. ونحن ملتزمون باتخاذ اجراءات محددة لتنفيذ ما يلي:

- استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة؛

- برنامج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المعقود في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

* ٢٩ - ونحن نؤكد الحاجة الى تأمين مستقبل الأطفال ورفاههم. ومن ثم فنحن ملتزمون باتخاذ مزيد من التدابير المحددة على جميع المستويات لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وقرار الجمعية العامة المتعلق بالسياسات والبرامج التي تشمل الشباب، وبخاصة في إعداد مشروع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

* ٣٠ - ونحن إذ ندرك الحاجة الى إدماج قضايا السكان في الاستراتيجيات الاقتصادية والامثائية، فإننا نلتزم بتنفيذ برامج العمل المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

* ٣١ - ونحن نؤكد الحاجة الى تكثيف التعاون فيما يتعلق بالحد من الكوارث الطبيعية وأنشطة الإغاثة في حالات الكوارث وأنشطة الانعاش التالية للكوارث، وبخاصة في البلدان النامية، المعرضة بصفة مستمرة لأخطار الكوارث الطبيعية، من أجل تعزيز قدراتها على التصدي لتلك الحالات. ونحن نعرب عن التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية المعقود في يوكوهاما في أيار/مايو ١٩٩٤.

٣٢ - ونحن إذ نلاحظ أن الفضاء الخارجي والمحيطات الشاسعة تنطوي على إمكانات كبيرة لأعمال البحث والاستكشاف للأغراض السلمية، نتعهد بتعزيز تعاوننا في أنشطة الفضاء الخارجي واستكشاف البحار العميقة لأغراض النفع العام للبشرية.

٣٣ - ونحن ملتزمون بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونؤكد أننا سنهتدي في هذا الصدد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وسنفتدي بروح الحوار والتعاون الدوليين البناءين على أساس من احترام السيادة الوطنية وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٣٤ - ونحن نقر بأن جميع حقوق الانسان، بما فيها الحق في التنمية، حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتواصلة فيما بينها وبأنها من ثم متساوية في الأهمية وينبغي معالجتها بأسلوب متوازن ومتكامل.

٣٥ - ونحن نتعهد بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للتباين في الواقع التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والثقافي لجميع الشعوب.

٣٦ - ونحن مصممون أيضا على ألا يسطغ تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان بالصبغة السياسية.

ملاحظة: الفقرات المسبوقة بالعلامة "*" تتضمن ذكرا لـصكوك دولية لم يتم بعد اعتمادها أو ابرامها، ومن ثم فهي ليست نهائية.
